

ملخص المذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2020

يشكل المجهود الاستثماري العمومي الدعامة الأساسية لتحقيق تنزيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. ويتجلى هذا المجهود بالخصوص من خلال توفير المزيد من الهوامش المالية وتوجيهها نحو الاستثمار العمومي، حيث انتقل حجم هذا الأخير من 135 مليار درهم سنة 2009 إلى 195 مليار درهم سنة 2019، أي بزيادة فاقت 44,4%. وهو ما يؤكد الدور الريادي الذي يلعبه الاستثمار العمومي في النمو الاقتصادي لبلادنا، وكذا في تطوير مختلف القطاعات المذرة للثروة والمنتجة لفرص الشغل، خاصة على المستوى الجهوي. ويتضح هذا المجهود جليا من خلال النسخة الخامسة للمذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2020، والتي تأتي في سياق تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير الاستثمارات العمومية.

هذا، وترتكز المذكرة حول خمسة محاور رئيسية:

تناول **المحور الأول** لهذه المذكرة تحليل بنية وتطور الاستثمار العمومي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنموذج التنموي وآلية فعالة لتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية. حيث بذلت الحكومة مجهودات مهمة في هذا المجال وذلك من خلال تدبير أفضل للمالية العمومية وعلى الخصوص عبر التعبئة المثلى لموارد الدولة والتحكم في نمط عيش الإدارة، وذلك من أجل توفير هوامش ميزانية وتوجيهها نحو الاستثمار، وبالتالي الرفع من المبلغ الاجمالي للاستثمارات العمومية (أخذا بعين الاعتبار جميع مكونات ميزانية الدولة: الميزانية العامة وميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية) الذي ناهز 198 مليار درهم برسم سنة 2020.

وبالموازاة مع هذا المجهود الميزانياتي، أولت الحكومة أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية، مع الحرص على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لمختلف جهات المملكة. فعلى سبيل المثال، عرف معدل تنفيذ اعتمادات الاستثمار برسم الميزانية العامة تطورا مطردا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2018، حيث انتقل من 70% إلى 79% أي بارتفاع يقارب 9 نقاط. وقد تم تامين هذا المنحى الإيجابي بعد دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التنفيذ، خاصة تلك المتعلقة بتحسين مستوى نجاعة التدبير العمومي لاسيما مقارنة نجاعة الأداء وتسقيف الاعتمادات المرحلة في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار. وهو ما انعكس إيجابيا على معدل ترحيل الاعتمادات الذي انتقل من 57% سنة 2014 إلى 23% سنة 2018، وهو ما يعادل متوسط انخفاض سنوي قدره 20%.

فيما يبرز **المحور الثاني** دور الاستثمار العمومي في خدمة التقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية بهذا الخصوص من خلال سياسات من شأنها تسهيل وتعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

فعلى المستوى الاجتماعي، استهدفت المشاريع الاستثمارية العمومية تيسير وولوج الساكنة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالطرق والصحة والتعليم والماء والكهرباء...)، خاصة في إطار تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي وبرنامج تنمية الأقاليم الجنوبية. وهكذا، بلغ الغلاف المالي المخصص لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية برسم سنة 2019 ما قدره 6.583 مليون درهم.

أما على مستوى تيسير الولوج إلى السكن اللائق عملت الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2017، 2018، 2019) على إنجاز العديد من البرامج الاستثمارية والتي همت مختلف جهات المملكة، حيث تم التوقيع على 66 اتفاقية تروم تمويل إنجاز برامج محاربة السكن غير اللائق لفائدة 113.253 أسرة بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 7.989 مليون درهم.

وعلى مستوى تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، عينت الحكومية استثمارات هامة وذلك من أجل تطوير شبكة المستشفيات و تعزيز شبكة الرعاية الصحية الأولية وتحديث المعدات الطبية.

وفي إطار تنزيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والتي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة ، تم تحقيق العديد من المنجزات :

■ على مستوى قطاع التربية:

- تزايد الإقبال على التمدرس حيث ارتفع عدد التلاميذ إلى 6.145.326 تلميذ على مستوى جميع الأسلاك برسم السنة الدراسية 2018-2019، أي بزيادة تناهز 6% بالمقارنة مع السنة الدراسية 2014-2015؛
- توسيع العرض المدرسي حيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية 11032 مؤسسة على مستوى جميع الأسلاك برسم السنة الدراسية 2018-2019 عوض 10.905 برسم السنة الدراسية 2017-2018، أي بزيادة 127 مؤسسة تعليمية؛
- ارتفاع نسب النجاح بالسنوات الإشهادية لكافة الأسلاك التعليمية، حيث بلغت نسبة النجاح برسم السنة الدراسية 2018-2019 ما يناهز 78% عوض 71% برسم السنة الدراسية 2017-2018.

■ على مستوى قطاع التعليم العالي:

تم التركيز على مواصلة برمجة وإطلاق مجموعة من مشاريع بناء وتهيئة المؤسسات التعليمية على مستوى جهات المملكة. وذلك بهدف رفع التحديات وتجاوز الإكراهات التي يواجهها القطاع على المستوى الوطني، خاصة القيام بمواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتحقيق التوازن في توزيع العرض بين الجهات، وإنشاء نماذج جديدة من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وتحسين جودة التكوين الجامعي، و تقوية البعد "المهني" بالجامعة المغربية ودعم الإجازة في التربية بالجامعات لتلبية حاجيات قطاع التربية الوطنية من الموارد البشرية.

■ على مستوى تحسين عرض التكوين المهني:

تم إحداث جيل جديد من المعاهد المتخصصة وإسناد تدريبها إلى الهيئات و المنظمات المهنية، وذلك في إطار الشراكة مع المهنيين من أجل تحسين جودة التكوين المهني عبر الاستفادة من معارف وخبرات القطاع الخاص قصد ملائمة عرض التكوين المهني مع حاجيات المقاولات من الكفاءات.

وخصص **المحور الثالث** لإبراز دور الاستثمار العمومي كرافعة للاستثمار الخاص من خلال إنشاء البنية التحتية اللازمة ومن خلال وضع الاستراتيجيات القطاعية التي تدعم مبادرة القطاع الخاص وتضمن جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي. ففيما يخص إنشاء البنية التحتية، فقد استهدفت المشاريع العمومية تعزيز البنيات التحتية للربط الجهوي، ويتعلق الأمر على الخصوص بمواصلة برامج الطرق والطرقات السيارة وتمديد شبكة السكك الحديدية، وكذا مواصلة أشغال التوسعة والرفع من مستوى البنيات التحتية للموانئ، فضلا عن تحسين البنيات التحتية للمطارات وبناء السدود. هذا، بالإضافة إلى إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى المندرجة في إطار الاستراتيجيات القطاعية الرئيسية (مخطط المغرب الأخضر والطاقات المتجددة،...).

ويتناول **المحور الرابع** آثار الاستثمار العمومي على مستوى الجهة، حيث يعد هذا الاستثمار دعامة فعالة لخلق دينامية على مستوى النشاط الاقتصادي ولتحقيق نمو مستدام وشامل وذلك بفضل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وكذا البرامج الوطنية. غير أن هذه الدينامية تتميز بتفاوت وتيرة النمو على المستوى الجهوي، مع امتداد مجالي تنازلي لنسب النمو انطلاقا من الجهات المركزية نحو الجهات المحاذية. وإن هذا التفاوت في النمو الاقتصادي بين الجهات له أثر كبير في إعادة تنظيم تجمعات الحياة وتجمعات الشغل، نظرا لكون المعدلات الجهوية للنمو الديمغرافي ونمو السكان النشيطين الحاصلين على عمل تعرف تفاوتات مجالية شبيهة بتفاوتات النمو الاقتصادي، إذ يبدو أن النشاط الاقتصادي ينتعش أكثر بالجهات الأكثر نموا ديمغرافيا من أجل الاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان وهذا ما يعني فرص أكبر للشغل.

أخيرا، يركز **المحور الخامس** لهذه المذكرة، على الأفاق المستقبلية لتحسين تدبير الاستثمار العمومي بغية الرفع من فعاليته ووقعه على المستوى الجهوي، مع مراعاة توزيعه العادل. إذ يتوخى مشروع إصلاح تدبير الاستثمارات العمومية، قيد

الإجاز، اعتماد إطار إجرائي لتدبير الاستثمارات العمومية على طول دورة حياة المشروع (مراحل التحديد والتقييم القبلي وترتيب الأولويات والبرمجة وتتبع التنفيذ والتقييم البعدي)، وكذا توفير الأدوات التدييرية (النظام المعلوماتي والنصوص القانونية والدلائل) اللازمة لضمان تطبيقه على أرض الواقع، وذلك بغية تحقيق تدبير أمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي مما سيساعد لامحالة في تحسين اختيار المشاريع الأكثر مردودية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي عبر مأسسة التقييم القبلي لمشاريع الاستثمار الذي سيتم من تقييم الأثر السوسيو-اقتصادي للمشاريع المقترحة وترتيبها وفقا لاستدامتها المالية ومردوديتها السوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني والجهوي.